د. بسام أبو عبد الله

المسار السوري- التركي ما بعد الانتخابات

انتظر كثيرون نتائج الانتخابات الرئاسية التركية التي لم تُحسم في جولتها الأولى، واحتاجت إلى جولة ثانية كي يتقرر من يكون رئيساً لتركيا في السنوات الخمس القادمة حتى عام ٢٠٢٨، ولا شك أن الانتظار لم يكن داخلياً فقط، بل إقليمياً ودولياً، لأن هذه الانتخابات كانت أيضاً تعبيراً وانعكاساً للخيارات في السياسة الخارجية التركية.

حسم الأمر الآن، وفاز الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان لولاية ثانية وأخيرة، وهذا يعني أن لذلك تداعيات وانعكاسات، لابد من الحديث عنها بوضوح شديد، والإجابة عن التساؤلات التي ما تزال مثار جدل في الشارع السوري، وبين النُخب السورية التي تتفق في أغلبيتها على أن الانسحاب التركي من الأراضي السورية المحتلة لن يتم، وأنه لدى تركيا نزعة توسعية، وستناور لتأجيل الانسحاب قدر ما تستطيع، وهي وجهة نظر لابد من أخذها بالحسبان واحترامها، لكن مشكلتها أنها تقدم توصيفاً للواقع من دون طرح للحلول ضمن الإمكانات المتاحة، والبيئة الداخلية، والإقليمية والدولية المعقدة الآن لا تسير وفق العواطف والمشاعر، وإنما وفق المصالح والقيم المشتركة، وانطلاقاً من هذا سأتناول جوانب تمثل خلاصات أولية عامة عن الانتخابات التركية:

أولاً: الداخل التركي: عكست الانتخابات التركية انقساماً عمودياً داخل المجتمع التركي، بين اتجاهات قوية عدة، وسياسية، واجتماعية، وخيارات كبرى.

أ- الاتجاه الأول: مثله الحزب الحاكم وحلفاؤه، وهي «العدالة والتنمية»، مع حلفائه، ويضم تياراً محافظاً دينياً إسلامياً، يعبر أصواته خلف أردوغان خشية من عودة العلمانيين للسلطة، ففي ذاكرة هؤلاء التطبيق المتعسف لمفهوم العلمانية الذي حرمهم لسنوات طويلة من ممارسة طقوسهم الدينية، ومعتقداتهم الإيمانية ومشاركتهم بالسلطة، وهو أمر استمر لعقود من الزمن، ما اضطر زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليشدار أوغلو للاعتذار من المحجبات، وتقديم الوعود لهن بإجراء تعديل دستوري يضمن عدم العودة للماضي، إضافة للخطابات التي حاولت استعادة الثقة لدى الاتجاه المحافظ المتدين والقومي، ومع هذا التيار هناك تيار قومي متشدد يمثله حزب الحركة القومية بزعامة دولت بهتشلي الذي هو جزء من التحالف الحاكم، و«الحزب الجيد» خلف الرئيس التركي الحالي بقوة، ووضوح لأسباب ترتبط بقناعاتها أن أردوغان هو الخيار الأفضل خلال السنوات القادمة.

الثاني: مثلته بوضوح المعارضة التركية بمختلف اتجاهاتها وهو العودة لسياسة التقريب والأوربية، والابتعاد عن روسيا، والصين، وإيران، أي إبقاء العلاقات المصلحية دون اعتبارها خيارات مستقبلية لتركيا، أي العودة للسياسات التي بدأها الحزب الحاكم ٢٠٠٢، مع تعزيز العلاقات بقوة مع الناتو، والالتزامات بسياساته بما في ذلك الالتزام بالعقوبات ضد روسيا، وإيران وغير ذلك من قضايا، والحقيقة كنا قد فصلنا في البرنامج السياسي للمعارضة في مقالات سابقة أيضاً، أي أن المعارضة كانت خياراً أمريكياً أوروبياً واضحاً.

المسار السوري- التركي إلى أين؟

١- خلال المرحلة التي سبقت الانتخابات شهد هذا المسار تحريكاً له من خلال الاجتماعات الثلاثية التي بدأت بسوريا- روسية- تركية، ثم انضمت إيران لتصبح رباعية، لكن ماذا حققت هذه الاجتماعات:

– لقاءين على مستوى وزراء الدفاع وروؤساء أجهزة الاستخبارات، يفترض أنها شكلت لجان عسكرية- أمنية للعمل الميداني على الأرض، لكن لا معلومات على مستوى التقدم الذي أحرزته هذه اللجان، وإن كنت أميل إلى أن طبيعة هذا العمل تتطلب السرية وبعيداً عن الإعلام.

– اللقاء الرباعي بين معاوني وزراء الخارجية ثلاثه بعد فترة في العاشر من أيار الماضي لقاء بين وزراء الخارجية مع مصافحة بين فيصل المقداد ومولود تشاوش أوغلو، وصورة مشتركة، وهذا اللقاء هي ما يبدو كأن الوسط الروسي للإصرار الروسي على تقديم خدمة لأردوغان قبل الانتخابات التركية الرئاسية- البرلمانية.

– أما القمة بين الرئيسين بشار الأسد وأردوغان فقد رجح لها الجانب التركي كجزء من الاستحقاق الانتخابي، لكنها كما يبدو غير عارية في المدى المنظور، قبل تحقيق تقدم ملموس للانسحاب التركي من الأراضي السورية المحتلة.

٢- الآن ما هي الملفات المطروحة على طاولة التفاوض:

١- ملف اللاجئين: وهو الأكثر إلحاحاً بالنسبة لتركيا، حيث تحدث أردوغان عن خطة لإسكان مليون سوري بشمال غرب قطري في مناطق في الشمال السوري، وهذه الخطة تبدو طويلة الأمد وبطيئة، وهدفها طمأنة الشارع التركي، ليتابع تشاوش أوغلو حديثه عن أن إعادة اللاجئين ستتم أيضاً لمناطق سيطرة الدولة السورية.

هذا الملف معقد، ولا يمكن حله بالخطابات، ويحتاج إلى تعاون مباشر بين الحكومتين، والأجهزة المختصة، كما يحتاج وهذا الأهم، لتمويل كبير لتهيئة المناطق المتضررة في الحرب، وهذا أمر تعارضه الولايات المتحدة، والغرب عموماً، وتريد إبقاء ورقة اللاجئين بيدها ريثما تحصل على ثمن لها، ولتجاوز المعارضة الغربية يمكن للتمويل الخليجي أن يساعد في هذا المجال من خلال مشاريع الإنعاش المبكر التي يدعمها مجلس الأمن الدولي في قراراته.

الحزب الحاكم ٢٠٠٢، مع تعزيز العلاقات بقوة مع الناتو، والالتزامات بسياساته بما في ذلك الالتزام بالعقوبات ضد روسيا، وإيران وغير ذلك من قضايا، والحقيقة كنا قد فصلنا في البرنامج السياسي للمعارضة في مقالات سابقة أيضاً، أي أن المعارضة كانت خياراً أمريكياً أوروبياً واضحاً.

المسار السوري- التركي إلى أين؟

١- خلال المرحلة التي سبقت الانتخابات شهد هذا المسار تحريكاً له من خلال الاجتماعات الثلاثية التي بدأت بسوريا- روسية- تركية، ثم انضمت إيران لتصبح رباعية، لكن ماذا حققت هذه الاجتماعات:

– لقاءين على مستوى وزراء الدفاع وروؤساء أجهزة الاستخبارات، يفترض أنها شكلت لجان عسكرية- أمنية للعمل الميداني على الأرض، لكن لا معلومات على مستوى التقدم الذي أحرزته هذه اللجان، وإن كنت أميل إلى أن طبيعة هذا العمل تتطلب السرية وبعيداً عن الإعلام.

– اللقاء الرباعي بين معاوني وزراء الخارجية ثلاثه بعد فترة في العاشر من أيار الماضي لقاء بين وزراء الخارجية مع مصافحة بين فيصل المقداد ومولود تشاوش أوغلو، وصورة مشتركة، وهذا اللقاء هي ما يبدو كأن الوسط الروسي للإصرار الروسي على تقديم خدمة لأردوغان قبل الانتخابات التركية الرئاسية- البرلمانية.

– أما القمة بين الرئيسين بشار الأسد وأردوغان فقد رجح لها الجانب التركي كجزء من الاستحقاق الانتخابي، لكنها كما يبدو غير عارية في المدى المنظور، قبل تحقيق تقدم ملموس للانسحاب التركي من الأراضي السورية المحتلة.

٢- الآن ما هي الملفات المطروحة على طاولة التفاوض:

١- ملف اللاجئين: وهو الأكثر إلحاحاً بالنسبة لتركيا، حيث تحدث أردوغان عن خطة لإسكان مليون سوري بشمال غرب قطري في مناطق في الشمال السوري، وهذه الخطة تبدو طويلة الأمد وبطيئة، وهدفها طمأنة الشارع التركي، ليتابع تشاوش أوغلو حديثه عن أن إعادة اللاجئين ستتم أيضاً لمناطق سيطرة الدولة السورية.

هذا الملف معقد، ولا يمكن حله بالخطابات، ويحتاج إلى تعاون مباشر بين الحكومتين، والأجهزة المختصة، كما يحتاج وهذا الأهم، لتمويل كبير لتهيئة المناطق المتضررة في الحرب، وهذا أمر تعارضه الولايات المتحدة، والغرب عموماً، وتريد إبقاء ورقة اللاجئين بيدها ريثما تحصل على ثمن لها، ولتجاوز المعارضة الغربية يمكن للتمويل الخليجي أن يساعد في هذا المجال من خلال مشاريع الإنعاش المبكر التي يدعمها مجلس الأمن الدولي

ب- الاتجاه الثاني: لا يمكن تسميته بالعلماني لأن تركيبة المعارضة كانت من مشارب فكرية، وسياسية، ومجتمعية مختلفة، ففيها حزب الشعب الجمهوري الأتاتوركي العلماني الذي تراجع كثيراً عن مقارباته التاريخية، واخترق من أطراف عديدة، ويجري العمل لتفريغه من محتواه، ليتحول إلى شكل دون مضمون، كما أن قياداته أعادت النظر في المقاربات العلمانية المتشددة، وبدأت تدرك صعوبة الاتجاهي المحافظ المتدين، والقومي في الشارع التركي، فعملت على مخاطبة هذين الاتجاهين وطمأنتهما، حيث أشرت أعلاه إلى مقاربة كيليشدار أوغلو تجاه مسألة الحجاب، والتحالف مع أوميت أوزداغ في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية وهو شخصية قومية متطرفة معادية للاجئين.

علاوة على ذلك ضم تحالف المعارضة ثلاث شخصيات من التيار الديني المحافظ: أحمد داوود أوغلو، علي بابا جان، وتمل كارامو لا أوغلو، إضافة للصوت الكردي الذي دعم زعيم المعارضة بشكل واضح للغاية من خلال حزب «الشعوب الديمقراطي» الذي أخذ اسم «حزب اليسار الأخضر»، وتشكيلات يسارية وماركسية أخرى، أي هو خليط علماني، يساري، قومي، بيني محافظ، ضمن إطار هذين الاتجاهين تمحور الصراع في الانتخابات التركية، لكن أولاً: الداخل التركي: عكست الانتخابات التركية انقساماً عمودياً داخل المجتمع التركي، بين اتجاهات قوية عدة، وسياسية، وخيارات كبرى.

أ- الاتجاه الأول: مثله الحزب الحاكم وحلفاؤه، ويرى أن مسيرة التقارب مع الاتحاد الأوروبي لن تؤدي لأي نتيجة بعد أن جرب هذا المسار ما بين ٢٠٠٢- ٢٠١٧، وأن القيم الاجتماعية التي يريد الأوروبيون فرضها على تركيا تتناقض مع قيم المجتمع التركي، ومنها «الثلية الجنسية»، وقضايا الأسرة والمرأة، وغيرها الكثير، ولذلك لابد لتركيا من أن تأخذ دورها الإقليمي والعالمي بناءً على مصالحها القومية، وهو ما بدا واضحاً بتطوير العلاقات مع روسيا، إيران، الصين، والعديد من دول العالم، وفي الوقت نفسه ارتكبت هذه السياسة الأتاتوركية أخطاء فادحة حينما اعتقدت أنه يمكنها السيطرة على سورية عبر الإخوان المسلمين، وعلى ليبيا، وهي تدخلات انعكست وبالاً على تركيا، وعلى الشعوب والدول التي تدخلت بها.

ومع ذلك فإن الغرب أبدى انزعاجه من توجهات تركيا الجديدة، وهو ما بدا واضحاً في دعمه للمعارضة التركية، بينما وقفت روسيا خلف الرئيس التركي الحالي بقوة، ووضوح لأسباب ترتبط بقناعاتها أن أردوغان هو الخيار الأفضل خلال السنوات القادمة.

الثاني: مثلته بوضوح المعارضة التركية بمختلف اتجاهاتها وهو العودة لسياسة التقريب والأوربية، والابتعاد عن روسيا، والصين، وإيران، أي إبقاء العلاقات المصلحية دون اعتبارها خيارات مستقبلية لتركيا، أي العودة للسياسات التي بدأها الحزب الحاكم ٢٠٠٢، مع تعزيز العلاقات بقوة مع الناتو، والالتزامات بسياساته بما في ذلك الالتزام بالعقوبات ضد روسيا، وإيران وغير ذلك من قضايا، والحقيقة كنا قد فصلنا في البرنامج السياسي للمعارضة في مقالات سابقة أيضاً، أي أن المعارضة كانت خياراً أمريكياً أوروبياً واضحاً.

المسار السوري- التركي إلى أين؟

١- خلال المرحلة التي سبقت الانتخابات شهد هذا المسار تحريكاً له من خلال الاجتماعات الثلاثية التي بدأت بسوريا- روسية- تركية، ثم انضمت إيران لتصبح رباعية، لكن ماذا حققت هذه الاجتماعات:

– لقاءين على مستوى وزراء الدفاع وروؤساء أجهزة الاستخبارات، يفترض أنها شكلت لجان عسكرية- أمنية للعمل الميداني على الأرض، لكن لا معلومات على مستوى التقدم الذي أحرزته هذه اللجان، وإن كنت أميل إلى أن طبيعة هذا العمل تتطلب السرية وبعيداً عن الإعلام.

– اللقاء الرباعي بين معاوني وزراء الخارجية ثلاثه بعد فترة في العاشر من أيار الماضي لقاء بين وزراء الخارجية مع مصافحة بين فيصل المقداد ومولود تشاوش أوغلو، وصورة مشتركة، وهذا اللقاء هي ما يبدو كأن الوسط الروسي للإصرار الروسي على تقديم خدمة لأردوغان قبل الانتخابات التركية الرئاسية- البرلمانية.

– أما القمة بين الرئيسين بشار الأسد وأردوغان فقد رجح لها الجانب التركي كجزء من الاستحقاق الانتخابي، لكنها كما يبدو غير عارية في المدى المنظور، قبل تحقيق تقدم ملموس للانسحاب التركي من الأراضي السورية المحتلة.

٢- الآن ما هي الملفات المطروحة على طاولة التفاوض:

١- ملف اللاجئين: وهو الأكثر إلحاحاً بالنسبة لتركيا، حيث تحدث أردوغان عن خطة لإسكان مليون سوري بشمال غرب قطري في مناطق في الشمال السوري، وهذه الخطة تبدو طويلة الأمد وبطيئة، وهدفها طمأنة الشارع التركي، ليتابع تشاوش أوغلو حديثه عن أن إعادة اللاجئين ستتم أيضاً لمناطق سيطرة الدولة السورية.

هذا الملف معقد، ولا يمكن حله بالخطابات، ويحتاج إلى تعاون مباشر بين الحكومتين، والأجهزة المختصة، كما يحتاج وهذا الأهم، لتمويل كبير لتهيئة المناطق المتضررة في الحرب، وهذا أمر تعارضه الولايات المتحدة، والغرب عموماً، وتريد إبقاء ورقة اللاجئين بيدها ريثما تحصل على ثمن لها، ولتجاوز المعارضة الغربية يمكن للتمويل الخليجي أن يساعد في هذا المجال من خلال مشاريع الإنعاش المبكر التي يدعمها مجلس الأمن الدولي

في قراراته.

٢- ملف الانسحاب من الأراضي السورية المحتلة:

دمشق تؤكد على أن التطبيع مع تركيا لن يتم أبداً دون برنامج زمني واضح للانسحاب مع ضمانات روسية- إيرانية، وترى أن أنقرة تماطل في هذا الأمر، وقد كذبت سابقاً على الرئيس بوتين بتعهدات عام ٢٠١٨ بالانسحاب من طريق «إم٤»، وقد تكون هذه الخطوة هي المؤشر الأول الذي ستتضح من خلاله مدى جدية النيات من قبل تركيا.

أما أنقرة فتعتبر أن وجود قواتها هو لكافحة الإرهاب الذي تراه في مليشيات «قسد» وتنظيم «ب ك ك»، والدعم الأميركي له المعلن والمباشر، وتطالب بمشق بالتعاون ضد «قسد» كخطر أول على البلدين، وتقول إنها لن تنسحب طالما أن هذا الملف لم يحل.

٣- ملف مكافحة الإرهاب: هناك نقطة اتفاق بين البلدين تتمثل في أن بيان وزراء الدفاع أكد على محاربة إرهاب التنظيمات كافة، ونقطة الاختلاف تتمثل بأن أولوية تركيا «قسد»، بينما أولوية دمشق هو إبلد، وتنظيمات القاعدة التي ما تزال تركيا تدعمها، وتستخدمها حتى الآن.

٤- النقاط المتفق عليها: تشكيل لجنة تضم نواب وزراء الخارجية، ومسؤولين من الدفاع والاستخبارات، مع الشريكين الروسي والإيراني لإعداد خريطة طريق لتطبيع العلاقات بين البلدين.

هذا دمشق ما تزال مصرة على موقفها بأنه لا تطبيع من دون خطوة انسحاب تركية، ووقف دعم الإرهاب، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية السورية.

٥- الآن ما هو مصير هذا المسار:

اعتقادي أن هذا المسار سوف يستمر بالعمل خاصة مع نشوء عامل جديد ستأخذه تركيا بالاعتبار، وهو عودة سورية لجامعة الدول العربية، وتطور العلاقات السورية- السعودية، إضافة لإدراك أنقرة كما أدرك غيرها أن مقاربات إسقاط النظام السياسي، وغير ذلك أصبحت من الماضي، وهناك حاجة للطرفين لبعضهما بعضاً مما يفترض الجلوس حول طاولة المفاوضات بوجود ضمانات روسية- وإيرانية ملزمة، وخاصة أن التأخير يحل هذه الملفات سيفرض واقعاً أصعب على البلدين، فتركيا مأزومة اقتصادياً، وهي أمام تحديات كبيرة، وتحتاج سورية كبوابة أساسية للوصول إلى الخليج، والمناورة على الطريقة القديمة لن تفيد، وسلوك طريق الخطوة- خطوة مهم هنا مع انعدام الثقة الكبير الذي فرضته سياسات تركيا المتهورة، والخاطئة خلال العقد الماضي، وطمأنة دمشق بخطوات انسحاب تركي، وتفعيل غرف العمليات المشتركة قد تكون هي الخطوة الأولى في هذا المسار المعقد والصعب.

سورية: العدوان الأوكراني بالمسيّرات على موسكو تهديد للأمن والاستقرار الدوليين

أدانت سورية بأشد العبارات عدوان النظام الأوكراني بالطائرات المسيرة على موسكو، مؤكدة تلقيها بقدرة الأصدقاء في روسيا على لجم مثل هذه الاعتداءات الإجرامية، والدفاع عن خيرة الأراضي الروسية وسلامتها.

ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين: «تدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات قيام النظام الأوكراني بشن عدوان بالطائرات المسيرة على موسكو، والذي يشكل تصعيداً كبيراً في العدوان الأطلسي على روسيا الاتحادية، ويمثل تهديداً جدياً للأمن والاستقرار الدوليين».

وأضاف المصدر: «تعرب سورية عن تضامنها المطلق مع الأصدقاء في روسيا الاتحادية، وهي على ثقة بقدرتهم على لجم هذا العدوان الإجرامية السافرة لنظام كييف، واتخاذ كل الإجراءات للدفاع عن خيرة الأراضي الروسية وسلامة مواطنيها».

وتعرضت العاصمة الروسية صباح أول من أمس لهجوم بواسطة طائرات دون طيار.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن كييف حاولت مهاجمة موسكو بـ٨ طائرات مسيرة، تمكنت الدفاعات الجوية الروسية من تدميرها كلها.

وكالات

سفارتنا بخير.. وتقدم لمواطنينا جميع معاملات المغادرة بالتنسيق مع الجهات السودانية المختصة

مصدر دبلوماسي سوري في الخرطوم لـ«الوطن»: عدد العائدين بلغ ٦ آلاف والرحلات مستمرة

منذ عيد |

أكد مصدر دبلوماسي سوري في الخرطوم أن عدد السوريين الذين عادوا من السودان إلى أرض الوطن منذ بدء الأحداث في السودان حتى اليوم بلغ ٦ آلاف مواطن، حيث كان آخرها وصول دفعة يوم أمس تضم ١٧٠ مواطناً، مؤكداً أن السفارة السورية في الخرطوم بخير وتواصل أعمالها ولم تتعرض لأي اعتداء.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المصدر الموجود حالياً في الخرطوم: «هناك رحلات يومية من بور سودان إلى مطار دمشق الدولي، حيث تضم كل رحلة قرابة ١٧٠ شخصاً، وكان آخرها وصول ذات العدد» أمس.

وأوضح المصدر أن عدد العائدين بلغ ٦ آلاف مواطن، وهناك ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف سوري مازالوا بالانتظار في بور سودان، وهذا الرقم قابل للزيادة نتيجة وصول أشخاص من الخرطوم وباقي الولايات السودانية إلى ولاية بور سودان.

ونوه إلى أن بعض السوريين الموجودين في بور سودان يريدون المغادرة إلى دول الخليج العربي أو دول عربية وأوروبية أخرى، لكونهم يملكون إقامات فيها، والبعض يرغب بالبقاء في الولاية، مشدداً على أن معظم أعضاء السفارة السورية في الخرطوم موجودون حالياً في بور سودان ويقومون بتقديم جميع التسهيلات لمن يهم المغادرة، عبر تسهيل معاملاتهم مع الجهات السودانية المختصة.

وقال المصدر: «هناك تنسيق وتعاون تام بين السلطات المحلية في بور سودان والسفارة السورية، حيث تقوم السلطات في بور سودان بتقديم متطلبات السوريين من مكان الإقامة وتأمين المواد الغذائية والرعاية الطبية».

وردا على سؤال عن وضع السفارة السورية في الخرطوم أوضح المصدر أن «سفارتنا بخير وتواصل عملها من الخرطوم، وأعضاء السلك الدبلوماسي السوري الذين توجههوا إلى بور سودان».

وأضاف: «كل مجالات التعاون بين بلدينا تشكل أولوية لنا، وهناك علاقات سياسية متميزة وكما قلت تشجع الشركات الصينية للحضور السورية للمشاركة في إعادة إعمارها وهناك مجالات مختلفة في هذا الإطار».

وفي تصريحات صحفية مشتركة عقب التوقيع على مذكرة استلام المساعدات، ورداً على سؤال لـ«الوطن»، أكد سفير الصين في سورية أن بلاده ستقدم المزيد من المساعدات وفق حاجة السوريين، وهناك ورفعها لأعلى المستوى

الصينية تاريخية ومتميزة وهي اليوم في أعلى مستوياتها، وذلك باهتمام ورعاية القيادتين، مبيناً أن هناك إشارات واضحة لرفع مستوى هذه العلاقات لمستويات أعلى.

ولفت شي إلى الزيارات التي أجراها مؤخراً لعدد من الوزارات، مبيناً أنه جرى خلال لقاء الوزراء مناقشة تعزيز التعاون في المجالات المختلفة، مشيراً إلى أن مستقبل تعزيز العلاقات الثنائية مشرق وواسع، وهناك المزيد من التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية لتطوير علاقات البلدين

الكثير من المساعدات وصلت لسورية، كاشفاً عن دفعة جديدة من المباصات ستصل قريباً، إضافة لمساعدات خاصة بالاتصالات والمعدات الطبية وغيرها من المساعدات، وهذا سيجري بالتنسيق مع الجانب السوري.

وردا على سؤال آخر لـ«الوطن»؛ بين شي أن الشركات الصينية مهتمة جداً بالمشاركة بإعادة الإعمار في سورية، وقال: «سنقوم بالمزيد من التواصل والتنسيق في هذا المجال مع الحكومة السورية، والحكومة الصينية تشجع الشركات الصينية على القيام بذلك».

وأشار إلى أن شركة «أجنحة الشام» قامت مشكورة بتقديم رحلتين مجانيتين لنقل المواطنين إلى دمشق، كما أنها تتعاون وبشكل دائم مع الحالات الخاصة التي تقوم السفارة بإبلاغها عنهم، ممن لا يملك ثمن تذكرة العودة أو المرضى والمحتاجين ممن تقطعت بهم السبل، مضيفاً: إن هناك رحلتين في الثالث والرابع من الشهر الحالي سوف يقوم بتسييرهما مكتب خاص عبر شركة طيران أجنبية.

وشدد المصدر على أن الجهود مستمرة بين الخارجية والبعثة الدبلوماسية السورية والجهات المحلية لإعادة جميع السوريين الراغبين بالعودة إلى الوطن.

وجدد أن السوريين غير مستهدفين بشكل مباشر جراء الأوضاع، وأن ما يتعرض له البعض من عمليات سرقة وسلب يأتي في السياق العام لحالة الفلتان الأمني التي تطول الجميع في السودان.

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

تحديات تطوّق الرئيس الثالث عشر لتركيا

كما كان متوقعاً فإن نتائج الجولة الثانية من الانتخابات التركية الرئاسية، أسدلت ستارها بفوز الرئيس الحالي ومرشح «تحالف الجمهور» رجب طيب أردوغان بعد منافسة شرسة ومحتدمة مع منافسه مرشح الطاولة السداسية أو ما يعرف بـ«تحالف الأمة» المعارض كمال كيليشدار أوغلو، وسط ترقب سياسي وإعلامي كبيرين أثناء العملية الانتخابية وبعدها.

لكن، قبل الخوض في تفاصيل التحديات والعقبات التي تنتظر الرئيس الحالي لتركيا، لا بد من الإشارة للعوامل التي ساعدت رجب أردوغان في الفوز بهذه الجولة وحسم النتائج لصلحته، إذ تتمثل أبرز هذه العوامل بـ:

أولاً – تمكن «تحالف الجمهور» الذي يقوده حزب «العدالة والتنمية» من الفوز بأكثرية بسيطة في مقاعد البرلمان بمقدار ٣٢٢ مقعداً خلال الجولة الأولى من الانتخابات العامة التي جرت في الرابع عشر من شهر أيار الماضي، وهو ما ترك انطباعاً لدى الناخبين بصعوبة تمكن المعارضة من قلب المعادلة الانتخابية في الجولة الثانية.

ثانياً – دعوة المرشح الخاسر في انتخابات الجولة الأولى سنان أوغان مرشحيه لدعم المرشح الذي لم يدخل بتحالفات مع القوى الكردية، أي أردوغان، وهو ما أدى إلى حصول انشقاق داخل «تحالف الأجداد»، وخاصة مع انحياز القطب الآخر من هذا التحالف وهو وجدت أول لدعم مرشح المعارضة كيليشدار أوغلو، الأمر الذي ساهم في دعم أردوغان من خلال اقتسام الأصوات مع مرشح المعارضة، وهو ما عزز من رصيد ما حققه في الجولة الأولى من فارق ٥ بالمئة من الأصوات.

ثالثاً – الجولة الثانية من الانتخابات التي شهدتها تركيا لأول مرة في تاريخها السياسي المعاصر، لا تتطلب من المرشحين تجاوز عتبة «٥٠+١»، للفوز بالانتخابات كما في الجولة الأولى، بل إنها تشترط بالفائز أن يحقق تقدماً بالأصوات عن المرشح الآخر، ولو كان معدل هذا التقدم بفارق بسيط لا يتجاوز ٠.١ بالمئة.

رابعاً – صحيح أن المعارضة التركية تمكنت للمرة الأولى منذ عقود من جمع نفسها في إطار تحالف واسع من التوجهات، إلا أنها في الربع الساعة الأخيرة قبل خوض الانتخابات لم تتمكن من ضبط حالة التصدع الذي اعتراها وهو ما دفع رئيسة حزب «الجيد» ميرال أكشينار من الانسحاب لفترة وجيزة من «تحالف الأمة» ثم العودة إليها قبيل بدء الانتخابات بشهرين، وهو ما يؤكد أن هذه المعارضة اجتمعت على عنوان واحد اتفقت عليه وهو إسقاط أردوغان فقط، كما أن المعارضة التركية لم تستطع الاتفاق على مرشح واحد وهو ما دفع «تحالف الأجداد» لاختيار مرشح له، فضلاً عن عدم قدرتها على إخفاء ظاهرة التناقضات المتعددة التي تجمعها، إذ إنها ضمت أحزاباً وقوى وشخصيات متناقضة إيديولوجياً، ومن النقاط السلبية البارزة التي سادت المعارضة تصريحاتها العنصرية، وعدم قدرتها على استقطاب صوت الشباب من خلال ترشيح شخصية أكبر من أردوغان لا تمثل تطلعات الشباب، إضافة لضعف حملتها الانتخابية في المناطق المنكوبة نتيجة الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا مطلع شهر شباط الماضي، واكتفائها بتوجيه الاتهام إلى حكومة «العدالة والتنمية» بالتقصير، وتحميل مواطني هذه المناطق مسؤولية توجهاتهم السياسية في السابق من خلال انتخابهم أردوغان و«العدالة والتنمية».

هذه العوامل إلى جانب العامل الخارجي المتمثل بالرغبة المشتركة ولو بنسب متفاوتة، من معظم المؤثرين والفاعلين الإقليميين والدوليين بقاء أردوغان في سدة الحكم في تركيا، نتيجة الخشية من حصول اختلال في خريطة التوازن الأحداث والتحالفات لا تريده هذه القوى بهذا التوقيت، هي التي دفعت لتأييد بقاء أردوغان كونه الأفضل للخيارات السيئة بالنسبة لها.

إلا أن بقاء أردوغان بمنصب الرئاسة لدورة جديدة وأخيرة وفق ما ينص عليه الدستور المعدل الذي دخل حيز التنفيذ عام ٢٠١٨، وبالتزامن مع الذكرى المئوية لتأسيس الدولة التركية، ومع اقتراب انتهاء اتفاقية لوزان التي وقعت ١٩٢٣م، لا يعني تحقيق نصر كامل للرئيس الثالث عشر لتركيا، في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تنتظره خلال ولايته الجديدة، إذ تشمل هذه التحديات في الآتي:

التحدي الأول هو تحد داخلي، وينقسم بدوره لعدة مسارات يمكن إيجازها وفق النقاط التالية:

– تحد داخلي حزبي، إذ إن تراجع شعبية أردوغان وحزبه وهو ما عكسته نتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسة على حد سواء مقارنة بعامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، هو نتيجة تصدع البنية الداخلية لحزب «العدالة والتنمية» وعدم قدرته على تجديد نفسه وسياسته الداخلية والخارجية، ما أدى إلى انسحاب أبرز أركانه منه كأحمد داوود أوغلو منظر «صفرية المشاكل الخارجية» وعلي باباجان الرجل الاقتصادي وغيرهما، فضلاً عن انسحاب أكثر من مليون منتسب للحزب خلال العامين السابقين، واتساع ظاهرة الخلاف في رسم معالم المرحلة القادمة بين الأعضاء الحاليين، وهو ما يتطلب من أردوغان إعادة النظر في البنية الحزبية وإعادة ترتيب البيت الداخلي الحزبي للحفاظ على وجود الحزب.

– التحدي الداخلي الثاني يتمثل في وقف تدهور الوضع الاقتصادي الذي شهد نسب تضخم مرتفعة خلال العامين الماضيين، والبالغة حتى إعداد هذا المقال ٤١ بالمئة، ما أثر في المستوى المعيشي للأتراك، وأضعف عملية النمو التي شهدت تراجعاً في الاستثمارات.

– التحدي الداخلي الثالث هو معالجة الانقسام السياسي الحاصل في تركيا، إذ إن الفارق البسيط في نتائج الانتخابات خلال الجولتين الأولى والثانية بين أردوغان ومنافسة كيليشدار أوغلو التي تراوحت بين أقل من ٥ بالمئة بنسبة قليلة في الجولة الأولى، وأكثر من ٥ بالمئة بنسبة قليلة في الجولة الثانية، يؤكد حصول انقسام سياسي في تركيا، وهو ما يستوجب من الرئيس الفائز محاولة استقطاب هؤلاء، خشية من حصول فوضى داخلية مع أي ظاهرة أو حدث تتعرض له تركيا نتيجة الخطأ في الحسابات السياسية لأردوغان مستقبلاً.

– التحدي الداخلي الرابع أمني اجتماعي، وينقسم بدوره إلى قسمين: الأول كيفية تعاطي أردوغان مع القوى الكردية التي تعد قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة، والثاني مواجهة الإرهاب لكون تركيا التي استثمرت بهذه الظاهرة خلال الأعوام السابقة تتوفر فيها عوامل استهداف من التنظيمات الإرهابية لأسباب عدة، أبرزها اتساع حلقة الخصوم الخارجيين، ووجود عوامل وبيئة داخل تركيا للقيام بمثل هذه العمليات.

التحدي الثاني فهو خارجي، إذ إن الرئيس الحالي أعلم مسار غير مستقر من العلاقات الخارجية، فعلاقته مع واشنطن والأوروبيين غير مستقرة رغم أنه شريك لهم في حلف الشمال الأطلسي، وروسيا والصين وإيران تدرك أنها لا تستطيع وضع ثقتها الكاملة بأردوغان الذي يتقرب منها نتيجة الحاجة، وحاجته الاقتصادية للدول العربية التي أعادت علاقاتها مع سورية ما زالت غامضة، وهو ما يجعل أردوغان وخاصة في حال إنهاء الأزمة الأوكرانية وزيادة التعاون العربي والإقليمي مع سورية، أمام ضيق من خياراته الخارجية التي تستوجب عليه التوقف عن اتباع سياسة القفز على حبال التناقضات.

هونغوي: الدفعة الثالثة من باصات النقل الداخلي القادمة من الصين ستصل قريباً

توقيع وثيقة استلام غرف جاهزة لمتضرري الزلزال مقدمة من الصين

هونغوي لـ«الوطن»: نشجع شركاتنا للمساهمة في إعادة الإعمار مخلوف: الشعب السوري لا ينسى من قدم له الدعم في أي مرحلة

سيلفا رزوق |

أشاد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف بدور جمهورية الصين الشعبية في الوقوف إلى جانب سورية في كل المحافل الدولية والدعم الذي تقدمه في المجالات كافة وخصوصاً في إطار الاستجابة للزلزال، على حين وصف سفير الصين في سورية شي هونغوي العلاقات السورية الصينية بالتاريخية مؤكداً أنها اليوم في أعلى مستوياتها.

مواقف سورية والصين جاءت على هامش التوقيع على مذكرة استلام غرف جاهزة ومتنقلة للمتضررين من الزلزال في محافظتي اللاذقية وحلب، في وزارة الإدارة المحلية والبيئة أمس.

وزير الإدارة المحلية والبيئة بحث مع السفير الصيني سبل تعزيز وتطوير التعاون في المرحلة الجديدة من التعافي المبكر وإعادة الإعمار في المجالات كافة، ولأسمة المشاريع التي تهم بعودة المتضررين نتيجة الزلزال بأسرع ما يمكن إلى منازلهم.

ولفت مخلوف إلى أن الصين كانت من أوائل الدول التي بادرت بإرسال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمتضررين، في المناطق المنكوبة، مؤكداً عمق العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين الصديقين.

وشكر مخلوف الصين حكومة وشعباً على الدعم والمساعدة التي تقدمها الصين في المجال الإنساني والإغاثي.

بدوره أكد شي هونغوي أن الصين مستمرة بتقديم المساعدات الإنسانية وفق احتياجات كل مرحلة سواء الأجهزة والمعدات الخاصة بالكشف عن المباني أو مساعدات غذائية إضافة إلى الدفعة الثالثة من باصات النقل الداخلي في لقاء الوزراء مناقشة تعزيز التعاون في المجالات المختلفة، مشيراً إلى أن مستقبل تعزيز العلاقات الثنائية مشرق وواسع، وهناك المزيد من التواصل والتنسيق مع الحكومة السورية لتطوير علاقات البلدين

وأضاف: «كل مجالات التعاون بين بلدينا تشكل أولوية لنا، وهناك علاقات سياسية متميزة وكما قلت تشجع الشركات الصينية للحضور السورية للمشاركة في إعادة إعمارها وهناك مجالات مختلفة في هذا الإطار».

وفي تصريحات صحفية مشتركة عقب التوقيع على مذكرة استلام المساعدات، ورداً على سؤال لـ«الوطن»، أكد سفير الصين في سورية أن بلاده ستقدم المزيد من المساعدات وفق حاجة السوريين، وهناك

الشركات الصينية للمساهمة في إعمار سورية».